



دور التعليم في تأصيل قضية للمواطنة

عبدالناصر عبدالعالى شماتة

قسم علم الاجتماع، جامعة بنغازي

Doi: <https://doi.org/10.54172/kp59r010>

المستخلص: شهدت السنوات الأخيرة أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغيير الذي قد يؤدي إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها. وليبيا إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة مما أثر على تماسك المجتمع واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع العربي الليبي. ولذلك نرى ضرورة أن تستعين الدولة، كغيرها من الدول، بالنظام التعليمي التربوي للمحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع... ومن خلال هذا العمل نؤكد على إعادة إنتاج علاقة ممنهجة بين التعليم في ليبيا والمواطنة، وأعتقد أنه ليس بالأمر المستحيل في ظل وجود اهتمام مجتمعي ومعلم مؤهل؛ لأن جوهر المواطنة المرتقبة يكمن في دعم المعلم وبناء قدراته المهنية حتى يكون مؤهلاً لتتوير العقل وبناء الشخصية المتوازنة المنفتحة والمتفاعلة والمؤثرة في قضايا الساعة. وإن كان ذلك صعب المنال على المستوى القريب في مجتمعنا الليبي نظراً لما عاناه المعلم الليبي (كغيره من بقية شرائح المجتمع الليبي)، من تهميش لا يخفى على أحد طوال عقود مضت لم يتمتع المعلم بدخول يحيا به حياة كريمة، بل اضطر في كثير من الأحيان إلى العمل الإضافي في مهن لا تتناسب وقدر ومكانة رسالته التعليمية مما انعكس بالسلب على قضية الوطن والمواطن.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الليبي، التطوع، التعليم، المواطنة، التحديات.

The role of education in establishing a cause for citizenship

Abdel Nasser Abdel Aali Shamata

Department of Sociology, University of Benghazi

Abstract: In recent years, the world has witnessed successive events and rapid developments that have made the process of change inevitable in most countries. This change has raised concerns in some communities, as it may affect their values, principles, customs, and traditions. Libya is one of these communities that has undergone rapid changes affecting its cohesion and stability, leading to the emergence of attitudes, values, and patterns of thinking that differ from the nature of Libyan Arab society. Therefore, there is a need for the state, like other countries, to use the educational system to preserve the core values and principles of the society. Through this work, we emphasize the importance of systematically reproducing the relationship between education in Libya and citizenship. Despite the challenges facing our Libyan society, it is possible to achieve this through community involvement and teacher qualification. Supporting and enhancing the professional capacities of teachers is essential for them to develop minds and build balanced, open, and influential personalities on national issues. Despite the challenges facing Libyan teachers, we must consider improving their material and professional conditions. In previous years, teachers did not enjoy an income that allowed them to live a dignified life, and often had to work in additional jobs that did not correspond to their educational mission. This marginalization of teachers has a negative impact on the issue of the nation and citizenship.

Keywords: Libyan Society, Volunteerism, Education, Citizenship, Challenges.

المقدمة:

تؤكد أدبيات التربية والتعليم على أن المواطنة تعني الانتماء والولاء والانتساب للوطن في ضوء الحقوق والواجبات التي تكفل قيام علاقة تبادلية بين الفرد والدولة في جو من العدالة والمساواة والحرية. إذن، تجلت أهمية الدولة القومية في كونها كانت الضامن الأول لحقوق المواطنين. ويشير المسار التاريخي إلي أن الدولة القومية الحديثة في أوروبا- ولاسيما دولة ما بعد الحرب العالمية الثانية - قامت بالأساس على عدد من الوعود لمجتمعاتها، ومن بينها مبدأ حياد الدولة، فافترض في الدولة معاملة المواطنين بمساواة بغض النظر إلي هوياتهم الدينية أو العرقية. وترتبط أيضا قضية حيادية الدولة بإشكالية الحرية والتوافق. فالحرية عنت بالأساس تحرير المواطن وقدراته من عبء الخصوصيات العرقية والدينية وتمكينه من الانطلاق بذهنه وفكره ووجدانه إلي آفاق إنسانية متجددة باستمرار. أما التوافق فيعني أن المجال العام يدير هذا التنوع من خلال آليات سلمية تحدد مضامين الصالح العام. (حمزاوي: 2004: 5)

ويصدد العلاقة بين التعليم والمواطنة، في ظل الواقع المعاصر يشكل التعليم أساساً للأمن القومي والتي تعد المواطنة القاعدة الرئيسة في إعادة بناء المجتمع، وذلك بعد وضوح الإشكاليات فيما بعد السابع عشر من فبراير، حيث يرتجي مجتمعنا الليبي اليوم، الأمن والاستقرار والتطور المجتمعي بمعناه الشامل، وهذا لن يتأتى إلا بواسطة وضع رؤى واستراتيجيات واضحة ودقيقة للنظام التعليمي.

ومن الأمور التي قد لا تكون بحاجة إلي إثبات القول بأن: قضية المواطنة والانتماء وعلاقتها بالتعليم، باتت تفرض نفسها علي ساحة الجدل والنقاش بين الكتاب والمفكرين، وعلى الرغم من استمرارية النقاش والجدل حولها إلا أنها لاتزال بحاجة إلي التحليل العلمي النقدي لتحديد مكوناتها وما تفرضه من مبادئ وحقوق وواجبات في ظل التغيرات المحلية والعالمية.

ووفق هذا الطرح واستناداً لما تقدم، تناولنا قضية: دور التعليم في التأصيل الاجتماعي المواطنة والانتماء من المنظور السوسيولوجي النقدي، وذلك تحت إطار جملة من المحاور استعرضنا من خلالها مدخل عام إلى مفهومي التعليم والمواطنة، والضرورات الدافعة لطرح قضية التعليم والمواطنة، وكذلك المواطنة والانتماء من روافد تحسين نوعية التعليم، والتنويه على ضعف العلاقة بين التعليم والمواطنة في ليبيا. وقد أنهينا هذا العمل بعرض لعدد من التوصيات في هذا الصدد.

- المحور الأول:

مدخل إلى مفهومي التعليم والمواطنة.

أولاً - مفهوم التعليم: Education Concept

لاشك أن التعليم كمفهوم له أبعاد كثيرة ومتنوعة، وذلك بتنوع القضايا المجتمعية ذات الصلة الوثيقة بالتعليم. ولكن في هذا المقام نعرض على مفهوم التعليم من خلال تعريف الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي التعليم بأنه: عملية منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف، ويظهر المدنية، أنشئت المدارس أو ما يعرف بالتعليم النظامي الذي يطلق عليه في مجتمعاتنا العربية لفظ "التربية والتعليم" والتي تتفق تماماً مع أصول التركيب اللغوي للترجمة الإنجليزية Education بمعنى الإنماء و الرعاية. (<http://www.abahe.co.uk/education-concept.html>)

ومن خلال التعليم النظامي (التربية والتعليم)، نسعى إلى عملية المقصود منها التحكم في المعرفة والمحتوى العلمي المقدم للمتعلم؛ بالتقنين، والضبط، والتنظيم، وذلك لتوصيله إلى المتعلم بهدف إعداده سلوكياً، ووجدانياً، وعقلياً وفق الأهداف المتفق عليها. والتعليم الأساسي مرحلة التعليم العام التي يجب أن يتساوى فيها الجميع في اكتساب المعرفة، من خلال أهداف وعادات المجتمع التي تشكل كيفية تفكير الصغير و شعوره وتعامله مع من حوله، وبالتالي فالتعليم هو العملية الرسمية التي تنتقل إلى المجتمع عمداً المعرفة Knowledge المتراكمة والمهارات Skills والعادات Customs والقيم Values وحب الوطن من جيل إلى آخر، وهو مانراه جحر أساس لتأصيل المواطنة في نفوس الناشئة.

يشهد العالم اليوم تطورات ونقلات نوعية جذرية في كافة مناشط الحياة، بما في ذلك طريقة الحياة نفسها، وذلك بفضل العديد من الثورات العلمية والتكنولوجية والمعرفية التي بدأت تتبلور نتائجها ومعطياتها سواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي أم العلمي والثقافي، وكان لزاماً علينا في خضم كل تلك التحولات الجذرية - أن نحاول رسم صورة لتعليم الأجيال الناشئة القادمة التي ستعيش مشكلات وقضايا لم نعشها نحن بعد. من هنا؛ فإن التوجه القديم - السائد حالياً- القائم على نقل وتلقين المعرفة والحقائق لن يكون مناسباً، وعلينا أن نتجه إلى تعليم الأطفال أساليب الوصول إلى المعرفة المناسبة والمطلوبة (الداعمة لقضية المواطنة) والقدرة على الاختيار منها والتعامل والتعاطي معها، بشكل يخدم مستقبل المجتمع وطموحاته.

ثانياً - مفهوم المواطنة: Citizenship

من المفاهيم التي يشيع استخدامها هذه الأيام في الأدبيات السياسية والاجتماعية، وفي أوساط المجتمع المدني بشكل خاص، دون أن تحظى في الوقت ذاته بالكثير من الشرح والتفسير. فالمواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن: المنزل تقيم به وهو "مواطن الإنسان ومحله"، وطن البلد: اتخذه وطناً، توطن البلد: أتخذه وطناً، أما في الاصطلاح فالوطنية تأتي بمعنى حب الوطن (Patriotism) في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية، أما المواطنة فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي في تحقيق الأهداف.

وقد أدى غياب المواطنة إلى إحلال الهويات الفرعية، وغياب روح الانتماء إلى المجتمع؛ الأمر الذي أفرز ظواهر سلبية يمكن ملاحظتها بسهولة، من هجرة للكفاءات، والرغبة المستشرية في الهجرة بأي شكل، واستنزاف المال العام، وتخريب الممتلكات العامة، وغيرها من الظواهر الكثيرة المعروفة (وهي لاتخفى على أحد اليوم في مجتمعنا الليبي).

ولإيضاح ماهية المواطنة تعرفها الموسوعة العربية العالمية بأنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن. (الموسوعة العربية: 1996: 311).

وفي قاموس علم الاجتماع تعني المواطنة علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون. (غيث: 2008: 56)

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة. وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن حقوقاً أخرى فضلاً عن المواطنة مثل الحماية في الخارج. في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كولير الأمريكية بين الجنسية والمواطنة فالمواطنة في (الموسوعة الدولية) هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم. وفي موسوعة (كولير) الأمريكية المواطنة هي " أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما. وبشكل بسيط وبدون تعقيد المواطنة هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل

ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساو مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها. (Encyclopaedia: 1992: 332)

وتدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية والسوسيولوجية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم "المواطنة" في الحقل النظري بعد أن طغي الاهتمام بدراسة مفهوم 'الدولة' مع نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك لعوامل وتحولات شهدتها نهاية القرن العشرين من أهمها:

1- تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف، بل والإبادة الدموية، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث، بل أيضاً في قلب العالم الغربي أو علي يد قواه الكبرى.

2- بروز فكرة 'العولمة' التي تأسست علي التوسع الرأسمالي العابر للحدود، وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام علي تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، من ناحية أخرى وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً.

ويترتب علي المواطنة عدد من الحقوق والواجبات، يمكن صياغتها في أربع قيم أساسية، الأولى الحرية والثانية العدالة والثالثة المساواة، والتي تشكل الضمانات الأساسية للفرد، فضلاً عن القيمة الرابعة وهي المسؤولية الاجتماعية من الفرد تجاه المجتمع. وسوف نستعرض تلك القيم بقليل من التفصيل على النحو الآتي:

1- المواطنة والحرية:

يبدو أن للحرية معناها الواضح وهو عدم الاستبداد، ومشاركة الناس في إدارة شؤونهم العامة بغير قيود سوى ما تستلزمه مصلحة الجماعة، وعلى صعيد أنواع الحرية هناك حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية التعليم، وحرية الملكية، والحرية الشخصية. وقد تنقسم بعض هذه الأنواع إلي فروع عديدة، كما هو الحال بالنسبة للحرية الشخصية التي تشمل حرية التنقل وحق الأمن وحرية المسكن، ولعل حرية الرأي هي الأصل في هذه الأقسام جميعاً، وهي على أية حال ألصق هذه الحريات بالنظام السياسي للدولة (العوا: 1989: 211).

وفي هذا الإطار، تحتاج الحرية، إلي إطار دستوري يقرها نصاً، ويصون احترامها تطبيقاً. كما أن الحرية تتحقق حين يضمن مبدأ فصل السلطات ويحترم علي صعيد الممارسة،

علماء بأن ديمقراطية الدساتير لا تقاس بمدى إقرارها للحقوق والحريات فحسب، بل تتحدد أيضاً بدرجة حرصها على تأكيد الشرعية الدستورية، أي جعل ما هو مدرج في باب الحقوق والحريات، محترماً على صعيد التطبيق والممارسة (مالكي: 2007 : 157، 149).

وعلى الصعيد الاجتماعي نرى ضرورة التأكيد على قيمة الفرد وحقه القانوني في تمتعه بالحرية، وعدم المساس بأي شكل بحرية الفرد وكرامته، طالما كانت في اطار لايتعدى على حريات الآخرين. ونحن مع مقولة " حريتك تقف عندما تبدأ حرية الآخرين "

2- المواطنة والمساواة:

مما لا شك فيه أن جوهر المواطنة هو المساواة أمام القانون، واعتبار المواطن تحت حماية الدولة بشكل متساو مع الجميع طبقاً للقانون؛ فمضمون هذه المواطنة يدور حول كيفية اكتساب الحقوق وكيفية ممارستها. لذا، المفهوم الأوسع للمواطنة هو المرتبط بفكرة المساواة وعدم التمييز وقبول التنوع والاختلاف وانعكاسها في حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية التي يجب أن يتمتع بها المواطن، وتجاوز النظر إليه من زاوية ضيقة تحصره في حل الإشكاليات بين المختلفين.

ومن البديهي أن يترتب على المواطنة إقرار قيمة المساواة القانونية بين جميع المواطنين، وانتماء المختلفين دينياً أو عرقياً واثياً إلى وطن واحد يدينون له بالولاء ويتضح الارتباط العضوي بين فاعلية المواطنة على مستوى الممارسة وبين شرعية النظام السياسي القائم، فكلما كانت قدرة النظام كبيرة على مواجهة مشكلات المواطنة وإيجاد حلول لها، وكفالة تمتع أكبر عدد ممكن من المواطنين بها، زادت قدرته على الاستمرار، وتدعمت شرعيته السياسية، واتسع نطاق الرضا الاجتماعي عنه، والعكس صحيح.

والمقصود بمبدأ المساواة هو: . أن يكون الأفراد المكونين لمجتمع ما متساوين في الحقوق والحريات والتكاليف والواجبات العامة، وألا يكون هناك تمييز في التمتع بها بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة. غير أن هذه المساواة هي مساواة قانونية وليست مساواة فعلية. مساواة قانونية بحيث يخضع الأفراد الذين تتماثل ظروفهم للقواعد نفسها في شأن الحريات والحقوق العامة. وليست مساواة فعلية بحيث تطبق القواعد ذاتها على جميع الأفراد مهما تباينت الظروف التي يخضع لها كل منهم، أودون نظر إلى مدى اختلاف هذه الظروف، ولذلك يسمى المبدأ بمبدأ المساواة أمام القانون (العوا:1989: 226).

فمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص هو أحد المداخل التي تضمن _ نظرياً علي الأقل - حق جميع المواطنين في المشاركة في تدبير الشؤون العامة بمعناها الواسع. ويصبح المواطنون هم فقط أصحاب الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهم من يتحملون في الوقت ذاته المسؤولية عن القيام بواجباتهم وأداء ما عليهم علي أفضل ما يكون، وتلك هي المواطنة الفاعلة في المجتمع، وهي باعتبارها الرابط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي تستلزم، إلي جانب الحقوق والحريات، مسؤوليات والتزامات مهمة بدونها يفشل المشروع الديمقراطي. (غانم:2009: 3).

وكما هو واضح، فإن المواطنة تنتقل من مجرد كونها توافقا اجتماعياً سياسياً تجسده نصوص قانونية لتصبح قضية المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات هي القيمة العليا في المجتمع. وبناء علي ذلك، لا تكتمل المواطنة إلا إذا تحققت المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تمييز لأي سبب كان؛ فإن واقع الممارسة العملية يشير _ دوما - إلي وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن؛ الأمر الذي تشهده كل المجتمعات وإن كان بنسب متباينة في درجة اتساع هذه الفجوة. وقد تكمن جذور اللامساواة في نظم التعليم، أو في بعض النصوص القانونية، أوفي نمط الثقافة السائدة.

3- المواطنة والعدالة:

لقد أسفر جدل وحوار المفكرين بشأن الغموض في مفهوم العدالة إلي ثلاثة مفاهيم هي: مفهوم العدالة في الإنصاف، ومفهوم العدالة كحق التملك، ومفهوم العدالة كفضيلة اجتماعية. يقوم مفهوم العدالة في الإنصاف علي التوفيق بين مفهوم الحرية والمساواة، ويرى أنه لا يوجد معيار مطلق للتوزيع العادل، وأن التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية يمكن قبوله فقط إذا كان في مصلحة الأقل تمييزاً ودون التضحية بمن هم أقل أو أكثر تمييزاً. أما مفهوم العدالة كحق التملك فقد جاء رداً علي المفهوم السابق وبديلاً له، حيث يقوم علي تأكيد الحريات والحقوق الفردية، ويعطي الأولوية لمعيار الأحقية في الامتلاك العادل سواء كان بالاكْتساب أم بالنقل والتحويل بعيداً عن أي تدخل. وفي مواجهة المفهومين السابقين نجد مفهوم العدالة كفضيلة اجتماعية، والذي يأخذ في اعتباره المجتمع كقيمة عليا وما يؤدي إليه التضامن والتماسك المجتمعي والفهم المشترك إلي تحقيق الخير العام والمشارك لجميع أفراد المجتمع، وتصبح مثل هذه القيم هي المعيار الأساسي والأمثل للتوزيع العادل. (الشميري: 2001: 238).

والقوانين مهمة لإدارة العدالة حتى يكون هناك إمكانية لحماية حقوق الأفراد، ففي تحليل جون لوك ودفاعه عن الأفراد وحقوقهم الأساسية يوضح أهمية القوانين في الدولة، فهي ذات أهمية لاكغاية في حد ذاتها، ولكن لأن تطبيقها قيد على المجتمع يمكن عن طريق تحقيقه أن يكون لكل فرد دوره في المجتمع. فإذا كفت القوانين عن عملها يصبح الأفراد في حالة فوضى مع عدم وجود نظام أو رابطة أو وضوح رؤية، ومن ثم لاتصبح هناك إدارة للعدالة لحماية حقوق الأفراد، ولا توجد هناك إمكانية لحماية الأفراد والمحافظة علي حرياتهم الطبيعية. (ربيع: 2007: 78).

4- المواطنة والمسؤولية الاجتماعية:

اعتقد أن سر نجاح المواطنة في أي مجتمع هو أن تصطبغ بالمسؤولية الاجتماعية وتتضمن المسؤولية الاجتماعية العديد من الواجبات على الفرد مثل: احترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين، وغيرها من الواجبات.

وتدرك المسؤولية الاجتماعية على اعتبارها مسئولية أمام المجتمع، تحددها أعرافه وتقاليده واحتياجاته، وهي تتصل عادة بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد في المجتمع، وهي الأدوار التي تؤدي وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع، حيث يستوجب عدم الوفاء به العقاب من قبل المجتمع، وهو العقاب الذي يبدأ مخففاً كاللوم، وينتهي إلى إنزال العقاب المادي بالشخص. على هذا النحو تعد المسؤولية الاجتماعية بنيه من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع. فالمجتمع يشكل الاطار الشامل الذي تسعى كافة الأطراف إلى أداء مسؤولياتها الاجتماعية بهدف تأكيد بقاءه واستقراره. (ليلة: 2009: 3)

وبالتالي، فإن إطلاق الحريات دون قيود يؤدي إلى الفوضى من خلال الاستخدام العشوائي لهذه الحرية. فهناك قيم معنوية تعد أساساً لمشروعية حرية الرأي والتعبير، ونتيجة مخالفة هذه القيم ظهر تجريم الانحرافات الناتجة عن هذه الحرية. (إبراهيم: 2010: 25)

لذلك فقد أكد " لوك " علي حق الحرية بالنسبة للفرد إلا أنه لم يعن الحرية المطلقة من كل قيود، بل قصد به الحرية في ظل القانون، فمدى ما يتمتع به الفرد من حرية يقف عند حدود حرية الآخرين كما ينظمها القانون، فالفرد حر ولكن ليس له حرية إلحاق الضرر بالآخرين. فالحرية في ظل المجتمع السياسي هي حرية مقيدة في ظل القانون. (مجاهد: 1999: 396)

فالمواطنة باعتبارها الرابط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي تستلزم - إلي جانب الحقوق والحريات - مسؤوليات والتزامات أساسية، لاتقوم

للديمقراطية قائمة دونها، وهذه المسؤوليات تنقسم إلي نوعين: مسؤوليات تفرضها الدولة علي مواطنيها مثل دفع الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة، وطاعة القوانين، ومسؤوليات يقوم بها المواطنون طوعا مثل ممارسة النقد البناء للحياة السياسية والمدنية، والمشاركة في تحسين نوعية الحياة والدفاع عن الصالح العام والخير المشترك. (غانم:2009: 6)

إن ترسيخ المواطنة يعتمد بشكل كبير على وجود التسامح في المجتمع والحوار والمشاركة وتقبل الرأي والرأي الآخر وقبول وتقبل التنوع والاختلاف والتعامل التعايش مع هذا الاختلاف، سواء أكان الاختلاف ثقافيا أم دينيا أم مذهبيا أم قوميا أم طبقيًا، وغيرها من الاختلافات، فالمواطنة تهدف إلي تحقيق الاندماج بين جميع المواطنين علي اختلافهم.

وفي التاريخ المعاصر تنوعت الأفكار والرؤى تجاه قضية المواطنة لتتمحور جميعها في حقوق المواطن، ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات. وهناك علاقة جدلية بين المواطنة والتعليم تأثيراً وتأثراً، وهذه العلاقة تفرض وجود مفهومين الأول هو « مواطنة التعليم »، والآخر هو « تعليم المواطنة »، ويفرض المفهوم الأول، ضرورة أن يكون التعليم نابعاً من هوية الأمة، حتي يكون للتعليم هويته النابعة من ثوابت ومقومات الشخصية الوطنية، وعاملاً علي وحدة المجتمع ومصالحه العليا وتحقيق نهضته وتقدمه. كما أن « مواطنة التعليم » مفهوم يكشف عن أمر مهم هو تأثير التعليم بالظروف المجتمعية والثقافية السائدة والتي يمكن أن تشكل معوقاً لمواطنة التعليم... تحت وطأة النظام السابق جميعنا كان يشعر بأننا رعايا في نظام لا يسمح لنا أن نكون مواطنين، وأنا نفقد هذا الامتياز الذي يسمى المواطنة. لسبب بسيط هو أننا لم نمارس ولم نتدارس المواطنة، وكان الجميع رعايا نظام تحكم في الفكر الذي نعبر به عن أهدافنا وغاياتنا. ومن هذا المنطلق جاءت الضرورة في هذا التوقيت الحرج من حياة مجتمعنا الليبي، من أجل وضع تصور جدي لمشروع حضاري وثقافي يعود بالمواطن الليبي إلى وطنه.

المحور الثاني

الضرورات الدافعة لطرح قضية التعليم والمواطنة.

ينبثق عن مصطلح المواطنة، مصطلح "المواطن الفاعل"، وهو الفرد الذي يقوم بالمشاركة في رفع مستوى مجتمعه الحضاري عن طريق العمل الرسمي الذي ينتمي إليه أو العمل التطوعي. فضلاً عن ترسيخ قيمة المواطن الفاعل في نفوس المتعلمين، لأن الشعور بالانتماء حاجة نفسية تحتاج إلى الإشباع أسوة بغيرها من الحاجات النفسية كالحاجة إلى الأمان والحب. وهي علاقة نفسية متبادلة بين الإنسان والوطن. وتتحقق تلك العلاقة إذا توفر لأفراد المجتمع

نظام تعليمي يعمل على تعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء وذلك من خلال أبعاد يمكن أن يتم تأصيلها في المنهجية التعليمية عن طريق:

1- حقوق المواطنة الخاصة والعامة كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التنقل والتعبير والمشاركة السياسية.

2- الواجبات: كاحترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين والمساهمة في بناء وازدهار الوطن.

3- المشاركة في الفضاء العام: وهو اتخاذ القرارات السياسية (الانتخاب والترشيح)، وتدبير المؤسسات العمومية، والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن.

إذا ما اتفقنا على أن أول معالم السياسة التعليمية، والتربوية الجديدة، هو أن يكون التعليم أحد دعائم بناء المواطنة، فلا بد أن نتفق على أنه استثمار لأعلى موارد نمتلكها هي القوى البشرية. والاستثمار في التعليم ليس قضية خيرية أو إنسانية، وإنما هو قضية أمة، لذا، يجب النظر إليه على أنه استثمار، وأن الإنسان أصبح رأس المال الأثمن، الأمر الذي تأكد من قبل العديد من الدراسات التي أجريت لمعرفة مدى مساهمة التعليم في التنمية والتطور.

إذن، أصبح من الضروري أن نضع التعليم والشباب والمواطنة على قمة أولويات العمل الوطني، وأن نجد له كل القوى الوطنية، وأن نحشد له كل إمكانات الدولة، لأن الحقبة الراهنة لمجتمعنا الليبي والقادمة لا تتعلق بإتمام انجاز وطني فحسب وإنما تتعلق بقضية وضع اللبنة الأولى لصرح دولة المستقبل. ومن هذا المنطلق نرى انه من أهم الضرورات الدافعة لطرح قضية التعليم والمواطنة ما يأتي:

1- ضرورة مجتمعية وطنية لتنمية الإحساس بالمواطنة والانتماء والهوية.

2- ضرورة اجتماعية تعليمية لتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات، والمشاركة في خدمة المجتمع، ومعرفة الحقوق والواجبات.

3- المواطنة مفهوم يبدأ من ضرورات الفكر والعقل وعلاقتنا مع الآخر والمحيط الخارجي، وهذا كله مرتبط بإصلاح منظومة التعليم والعلم والإبداع التي تنثري العقل، وتمثل الرأسمال البشري والاجتماعي والفكري. وهذا هو جوهر التعليم من أجل المواطنة الذي يستهدف

الفكر المستتير والحوار العلمي المبني على الحقائق والمعلومات الرصينة الموثوقة والتي بدورها تحقق الركيزة الأساسية للمواطنة المرتبطة بالمتعلم.

4- ضرورة تأكيد التعليم من أجل المواطنة وبناء الأمة هو رسالة التعليم، وهذا يشمل تعميق معاني المساواة والشفافية والنزاهة والعدالة والأمن المجتمعي ومفهوم المجتمع المدني والعمل التطوعي والتنوع الثقافي والاستفادة منه في إثراء سبل الإبداع والتحديث المجتمعي.

5- ضرورة وطنية عالمية لإعداد المواطن وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية.

ومن خلال ما رأيناه، فضلاً عما سبق من دوافع الاهتمام بالمواطنة نستطيع القول: بأن المواطنة وجدت منذ أن تكونت المجتمعات وحاجة الإنسان إلى الاجتماع على الرغم من وجود الفوارق في التمتع بحقوق المواطنة قديماً نتيجة لوجود الطبقة في المجتمعات القديمة، ففي العصر الحالي تجدد الاهتمام بهذا المفهوم لعدة اعتبارات منها:

1- شعور الدول القطرية بتهديدات القيم الجديدة التي جاءت بها العولمة مما يقوض قيم الانتماء والولاء لدى أفرادها.

2- هشاشة العلاقة بين الفرد والدولة. واتضح ذلك جلياً بعد ثورة الشعب الليبي في السابع عشر من فبراير، حيث اتسعت المسافة بين الدولة والمواطن.

3- ظهور السلوكيات المنحرفة والإشكاليات العامة داخل المجتمع. والتي كانت نتاجاً طبيعياً لما زرعه النظام السابق من عدم اهتمامه بتربية المواطن وتجزير الوطنية لديه.

4- تنامي المشكلات القبلية والدينية ولاسيما في مجتمعات العالم الثالث.

5- هيمنة قيم وأعراف جديدة فرضتها العولمة وثورة المعلومات والاتصالات وأصبحت الأوطان غير محصنة اجتماعياً وثقافياً فالعالم أصبح قرية صغيرة.

وتأسيساً على ماسبق، ثمة ارتباط وثيق بين (التعليم) و(المستقبل) حيث يصعب التفكير في المستقبل دون التفكير في العمل التعليمي، لأن الأخير عمل مستقبلي بالأساس، فالطفل الذي التحق لأول مرة للتعليم المدرسي هذا العام هو نفسه المواطن الراشد الناضج بعد أقل من عشرين عاماً. وعندما نتحدث عن المستقبل أو نفكر فيه، فإننا - أساساً - نفكر في الصورة التي نريدها في السنوات القادمة أوفي القرون القادمة وهذه الصورة ليست متعينة سلفاً، وإنما تأتي كنتيجة لما

نريده. بمعنى آخر، فالتفكير في المستقبل - تعليمياً - يعني التفكير في الحاضر لبناء المستقبل الذي سوف نواجهه. (الخميسي:2000:291)

لاشك أن العالم يتحول إلى القرن الحادي والعشرين بروح وسمات تختلف كثيراً عما كان عليه الوضع في الماضي، أو في بداية القرن العشرين، وهذا التحول بدون شك يتصل بالإنسان فإنه يصبح أكثر وعياً وثقافة وأكثر طموحاً نحو التقدم ونحو الحصول على حقوقه الإنسانية في العيش والكرامة والإنصاف الاجتماعي وفرص العمل والمشاركة في حياة مجتمعه الوطني، هذا ما يؤكد أن الإنسان في القرن الحادي والعشرين أصبح مركز الحركة الاجتماعية والثقافة بل هو صانعها فلم يعد كائناً جامداً سلبياً كما كانت أحواله في الماضي، كما أن هذا الوضع الاجتماعي والثقافي المتغير يفرض تغيرات في سياسات التنمية الاجتماعية في كثير من بلدان العالم في مقدمتها البلدان النامية وفي هذا الخصوص يمكن القول بأن إنسان القرن الحادي والعشرين ينتظر من مجتمعه الكثير من إشباع حاجاته المادية والمعنوية.

وفي القرن الحادي والعشرين تم وضع وتحديد مواصفات المواطنة العالمية من أهمها:

1- الاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة، واحترام حق الغير وحرية.

2- المشاركة في تشجيع السلام الدولي، وإدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

3- فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة، والاهتمام بالشؤون الدولية.

هذه المواصفات لمواطن القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل أفضل في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي. (Holmes:1980:115)

المحور الثالث

قضية المواطنة من روافد تحسين نوعية التعليم.

التربية على المواطنة تحمل في طياتها تركيزاً على منظومة قيمية تربط بين التعليم والدور المفترض أن يلعبه الفرد في السياق الذي يتواجد فيه، ويجعل التجربة المدرسية نافذة يطل الطلبة من خلالها على المجتمع الذي يعيشون فيه، ويدفعهم لتداول قضايا قد لا يفرد الكتاب المدرسي مساحة كافية لها، وهذا مما يرتبط وبوضوح بتساؤل مهم: ما طبيعة الطالب الذي نريده؟ أنريده طالباً يقنع بأن تكون المعلومة الجاهزة هدفه أم نريده باحثاً في الأسباب والمسببات؟

سؤال يفرض ذاته والإجابة عنه لا تتأني إلا بنسف الكثير من المسلمات وتجاوز الكثير من الأساليب التي جعلت الطالب، قانعاً بما يتحصل لديه من معارف مع أن التسارع التكنولوجي والمعرفي جعل الحصول على المعلومة أمراً متاحاً دون عناء ودون أدنى تفعيل للتفكير المنطقي.

تبدو التربية على المواطنة تمرداً على أعراف وممارسات تربوية كان لتراكماتها أكبر الأثر في انحدار مستوى الخريجين من المؤسسة التربوية حتى الجامعية منها، فكثيراً ما يدور جدل وحوار بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يؤكد أن مستوى الطلبة في تراجع، وأن الأجيال التي تخرجت منذ زمن كانت تحوز على فاعلية أكبر وشخصية أنضج.

في ظل الحديث عن نوعية التعليم لا يمكن القفز عما أفرزته تجربة التربية على المواطنة وما قدمته من روافد يمكن لها أن ترفد الجهود المتصلة بالاهتمام بنوعية التعليم، فالتربية على المواطنة غدت حالة معاشة وليست مجرد مشاريع ذات نطاق زمني محدود، وهو ما يفرض علينا تعليق آمال إضافية عليها علما تكون سبباً في التغيير التدريجي في السياق التربوي الذي يتطلب أولاً وقبل كل شيء الانحياز للتعلم بالعمل، وتقاسم الأدوار، والبحث وغيرها من المقومات التي تبني الشخصية القادرة على تبني رؤية حيال الموضوعات المطروحة.

مفهوم التعليم من أجل المواطنة يقصد به إعداد المواطن للاشتراك الفاعل في المجتمع الديمقراطي. وأن الدولة يجب أن تضمن من خلال التربية على المواطنة لكل من يغادر المدرسة القدرة على فهم العالم والمجتمع اللذين سيكون مطالباً بأداء دوره فيهما سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم المهني أم السياسي.

إن تدخل الدولة في العملية التعليمية لا تعني أدلجة التعليم أو تقنين المعرفة، بقدر ما تعني حماية المواطن الفرد وتأمين سبل حصوله على المعرفة والمواطنة عبر التربية والتعليم بمختلف مراحلها، بحيث تكون الدولة ومؤسساتها حريصة على توفير ذلك بالحرية والمساواة والعدل والشراكة وقبول الاختلاف والتنوع والتعددية. أما المستوى الآخر فإنه يتعلق بالبيت والعائلة، كما يمكن للإعلام أن يلعب دوره في إثارة القضايا الإيجابية ذات التوجه القيمي والتي يمكن أن تشكل العقل العام أو الفضاء العام، ومثل هذا الأمر يحتاج إلى بيئة عقلانية لنشر الثقافة الديمقراطية والقيم الإنسانية واحترام سيادة القانون، فضلاً عن قيم السلام والتسامح والحق في الاختلاف والحق في التعبير والحق في المشاركة والتنظيم المهني والاجتماعي والسياسي.

ولا يمكن بلوغ مثل هذا المشروع (المواطنة والانتماء) دون اهتمام بالمستوى الفردي والعائلي والمدربي والديني والمجتمعي، ويمكن للقانون والتشريع لا سيما في تحديد الحقوق

والواجبات أن يلعب دوراً إيجابياً في حماية حقوق الأفراد والمجتمع على حد سواء، والأمر يحتاج أيضاً إلى جهد تربوي علمي من خلال الكتب المدرسية والنظام التعليمي، كما يمكن للمجتمع المدني أن يساهم مساهمة جديّة في رسم الاستراتيجية وفي العمل على تطبيقها كجزء من عملية التنمية الشاملة التي تخص الدولة ككل. كل ذلك بهدف خلق جيل واع يصنع قرارات فاعلة في خدمة مجتمعه، تمكنه من امتلاك مهارات البحث الضرورية للحياة، ولتحمل المسؤولية الاجتماعية، والمشاركة الفاعلة في الشؤون الاجتماعية والبشرية من حولهم. (سعادة: 1984:198).

بناء على ماتقدم، ينتظر من التربية على المواطنة أن تحقق الأهداف الآتية:

1- على المستوى المعرفي: اكتساب رصيد معرفي ذي طابع وظيفي في مجال المواطنة والانتماء ومعرفة أساليب وتقنيات وأشكال تواصل تساعد على الاشتغال بطريقة منهجية.
2- على المستوى الوجداني: التشبع بقيم المواطنة بشقيها المتمثلان في الحقوق والواجبات، ثم تكوين مواقف إيجابية تخدم المواطنة النشيطة.

3- على المستوى العملي: القيام بأعمال ملموسة، مهما كانت بسيطة، تعبيراً عن بلوغ الهدف من التعلم في مجال التربية على المواطنة.

4- يرى بعض المربين أن التربية على المواطنة تعمل على توجيه طاقات الشباب نحو المشاركة البناءة في العمل داخل المجتمع المحلي، وتدريب القيادات، وتقوية الحساسية لدى التلاميذ والمواطنين نحو القضايا الإنسانية، وتدعيم الثقة في النظم والمؤسسات النظامية.

5- التدريس المبكر لمبادئ التربية على المواطنة؛ وتطوير مشاريع اجتماعية واقتصادية وسياسية في البيئة المحلية وتشجيع التلاميذ على المشاركة فيها؛ وتشجيع التلاميذ على الاشتراك في العمل التطوعي مع مؤسسات المجتمع المحلي؛ والقيام برحلات ميدانية، وإصدار نشرة مدرسية توضح نشاطات التلاميذ؛ وقيام التلاميذ بدور إيجابي وفاعل في تطبيق المبادئ الديمقراطية ومناقشتها داخل المدرسة، واتخاذهم لبعض القرارات التي تهم الحياة المدرسية، مما يكسبهم التفكير الناقد والبناء، واحترام آراء الآخرين.

6- التربية على حقوق الإنسان والتي من خلالها يتعرف المتعلمون على حقوقهم وحقوق الآخرين ضمن إطار من المنظومة التعليمية، الذي يقوم على المشاركة والتفاعل وتغيير المواقف والسلوك وتعلم مهارات جديدة وتعزيز تبادل المعارف والمعلومات. كما أنها تخلق مجالاً للحوار والتغيير؛ وتشجع على الاحترام والتسامح. (الشبكة العربية لحقوق الإنسان: www.hinfo.org)

وفي عالم اليوم تعد قيم المواطنة والانتماء وحقوق الإنسان؛ من أهم الرؤى والاستراتيجيات التي يتم تعزيزها بواسطة التربية والتعليم. وتتأسس هذه القيم وتترسخ كثقافة وسلوك وممارسة يومية. وهي بذلك مدخل ضروري لتنمية المجتمع وتحديثه، إذ هي شرط لكل ممارسة ديمقراطية ولكل تنمية تستهدف العنصر البشري. وهي أيضاً مسلسل تربوي يقوم على اكتشاف منظومة المعارف والمفاهيم التي تقوم عليها ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان من قبل الناشئة من أجل إدماجها في حياتهم اليومية كسلوكيات ومواقف واتجاهات إيجابية إزاء أنفسهم وإزاء مجتمعهم والمجتمع الإنساني.

كما أن ماهية الشعور بالمواطنة وتعزيزها؛ تتضح من خلال الممارسات والمستويات التي نوجزها فيما يأتي: (أبو الفتوح:1960:127)

1- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدّم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

2- شعور الفرد باستمرار بأنه من خلال جماعته الاجتماعية، بأنه مع جيله يمثل الرابط بين الماضي والحاضر والمستقبل.

3- احساس الفرد بمستوى عال من الانتماء والارتباط بالوطن، أي بارتباط مستقبله بمستقبل وطنه وانعكاس كل ما يصيبه على نفسه، وكل ما يصيبه عليه.

4- أن مصطلحي المواطنة والانتماء يتم ترجمتهما من خلال وجود علاقة إيجابية بين الدولة وألّوطن والمواطن وأنها تقوم على والمسؤولية الاجتماعية والسياسية للفرد.

وبالعودة إلى عنوان: المواطنة والانتماء من روافد تحسين نوعية التعليم. تتأتى لنا حقيقة الدور المفصلي للمدرسة في هذا الصدد حيث تمثل المدرسة بنية اجتماعية ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتتماشى وتنفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع الكبير والتي هي جزء منه، تتفاعل فيه ومعه، وتؤثر فيه وتتأثر به بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

والمقررات الدراسية إلزامية يدرسها كافة التلاميذ، ولذلك تعد أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع. وبالتالي تعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي يتم توظيفها في سبيل نشر القيم العليا التي يبتغيها المجتمع لدى الطلاب.

وتبلغ العملية التعليمية أقصى درجات الفاعلية في تأطير المواطنة والانتماء إذا كان هناك تطابق بين مناهجها النظرية وبرامجها التطبيقية، ومثال ذلك أن تتضمن المقررات الدراسية قيماً مثل: الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، حيث تنطوي معاملة المعلمين للطلاب على كل ماله علاقة بالكرامة والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان. إذ يجب أن تتحول المدرسة إلى مجتمع حقيقي يمارس فيه النشء الحياة الاجتماعية الصحيحة من حيث المسؤولية والاستقلال والتعاون وإنكار الذات، وأن يجد في ممارسة هذه الصفات ما يشجعه على التمسك بها في المستقبل، وإذا ما تحولت مدارسنا إلى الفاعلية المطلوبة فإن ذلك سيؤدي إلى تنمية مواطنة فاعلة.

يتأثر النظام التعليمي الذي يستهدف طرح قضايا الانتماء والمواطنة بالغايات التربوية التي تقوم عليها، وقد رأينا أن هناك أهداف مبتغاة عند طرح تلك القضايا: (المجادي: 1999: 25، 8)

1- يهدف النظام التعليمي جراء طرح قضايا المواطنة والانتماء، إلى نقل التراث وأوثاقات الجيل الأول إلى الجيل الذي يليه، وهنا يكون المغزى هو نقل المعارف والمعلومات التقليدية والقيم كإطار أو هيكل لاتخاذ القرارات.

2- التربية على المواطنة هي عملية تهدف إلى استخدام عمليات التفكير والحصول على المعارف والمعلومات التي يحتاجها المواطن لاتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجهه.

3- عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل النقد الاجتماعي، فإن التربية على المواطنة تسعى إلى تنمية قدرة الطالب على اختبار ونقد وتفتح التراث السابق أو التقليدي والوضع الاجتماعي القائم من خلال استخدام طريقة النقد الاجتماعي.

4- ضرورة ربط ما يتعلمه الطلاب عن المواطنة في مدارسهم بمجتمعهم الذي يعيشون فيه، حيث تعد عملية ربط منهج التربية الوطنية بواقع الطلاب وحياتهم من العناصر المهمة في تطوير المواطنة وتحقيق أهدافها، وحتى يتم تحقيق ذلك فلا بد من ممارسة الطلاب للأنشطة والخبرات في مجتمعهم وبيئتهم بشكل مباشر.

5- إن طرح قضية المواطنة كمنهج تدريسي، لاتقف عند نقل المعارف للطلاب، ولكنها تهدف إلى غرس الاتجاهات والقيم المشتركة، مثل مبدأ المسؤولية السياسية والتسامح والعدالة الاجتماعية، واحترام المسؤولين أو السلطات المسؤولة، ويتم استخدام جانب المحتوى المعرفي أو الإدراكي في المنهج لإلقاء الضوء على الإيديولوجيات والمبادئ الأساسية للمجتمع، والأحكام والقوانين الأساسية.

6- يكاد يكون هناك إجماع بين المختصين في ميدان التعليم على أن إيجاد وتنشئة المواطن الصالح يمثل الهدف الأسمى للنظم التربوية في مختلف الدول. ولذلك فإن تحديد أهداف تربية المواطنة تعد الخطوة الأولى في بناء المجتمعات. وفي مجال تربية وتنمية المواطنة والانتماء لابد من توفر أهداف محددة للنظام التعليمي تربط المناهج الدراسية بالاستراتيجية التربوية، بحيث تتم ترجمة الأهداف إلى محتوى ونشاط وخبرات متعددة تكون لها صلة وثيقة بالخطط والسياسات المقررة، ويتم تنفيذها من قبل إدارة المناهج، وتهتم بالمشكلات والقضايا المعاصرة التي تساهم في تنمية المواطنة والانتماء، فوجود هذه الأهداف يساعد على تحديد مساهمة كل ميدان من ميادين المنهج الدراسي. لأنه لا يمكن لمادة دراسية واحدة أن تحقق أهداف تربية المواطنة كطريقة حياة وسلوك دون مساعدة المواد الدراسية الأخرى والمناخ المجتمعي بمؤسساته المختلفة. ومعنى ذلك أن إعداد المواطن الصالح على خير الوجوه ومن جميع النواحي الفكرية والوجدانية والعملية مسؤولية جميع العاملين، أي أن الاهتمام بتدريس المواطنة ينبغي أن يأخذ نفس الاهتمام الذي يحظى به تدريس اللغة القومية التي هي من واجبات جميع المعلمين، فكل منهم يكون مسؤولاً عنها بقدر ما يسمح به موضوعه، وإن كانت مسؤولية هذه العملية تقع بالدرجة الأولى على معلمي التربية الوطنية. حيث تساعد خبراتهم المدرسية في تشكيل طباعهم وسماتهم العقلية ومواطنتهم التي سوف تكون ذات أثر بالغ في حياتهم وحياة مجتمعهم خلال الأجيال المقبلة.

المحور الرابع

التعليم والمواطنة في ليبيا (طبيعة العلاقة)

في إطار تناول قضية " التعليم والمواطنة " نشير إلى أن موسوعة علم الاجتماع ترى أن مصطلح المواطنة في النظرية السوسولوجية والسياسية والقانونية؛ يشير إلى حقوق وواجبات الفرد المنتمي إلى الدولة القومية أو دولة المدينة. (سكوت، مارشال: 2001: 249)

وتأسيساً على ذلك رأينا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه القضية، يأتي في مقدمتها: جملة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عانى منها المواطن الليبي لعقود، وتنعكس بالسلب على تحصيل التلاميذ والطلاب، وتؤثر في مسيرتهم التعليمية مما جعل حصولهم على خدمة تعليمية جيدة كأحد ركائز المواطنة أمراً صعب المنال في ظل جملة سابقة الذكر، وعلى رأسها تحكم النظام السابق في المنظومة التعليمية وتوظيفها لخدمة التوجهات العامة للنظام، دون النظر إلى التوجهات التنموية والمستقبلية للمواطن والدولة.

كما كان للظروف الثقافية دورها في هذا الصدد حيث بات يسود الثقافة السائدة تلك التيارات العقائدية السياسية المتخلفة التي استمدت توجهاتها من فكر قهري لامجال فيه للاختيار أو الإبداع. وكان لهذه الثقافة تأثيرها الكبير في مقاومة فكر الاستنارة، والتسامح مع الآخر، بل وفي علاقة الليبيين مع غيرهم ومع بعضهم، كما أوجدت هذه الثقافة اتجاهات معادية ومخالفة لما ينادي به ديننا الحنيف وتتنافي وجوهر الإسلام: دين العقل والتسامح، وتأكيد حق المواطنة وصدق الله العظيم حيث يقول: وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا. (الحجرات: 13)

ومن التحديات أيضاً بيروقراطية الإدارة التعليمية علي اختلاف المستويات، وضيق أفق القائمين بها وعليها مما ينعكس بالسلب علي المؤسسات التعليمية، والأهم من هذا وذاك القائمون على أمر المناهج والمقررات والأنشطة المدرسية، ولا سيما تلك المتعلقة بمقررات التربية الدينية والدراسات الاجتماعية حيث يفتقد الكثير منهم الرؤية والخبرة التي تمكنهم من تفقد الدراسات الاجتماعية علي وجه الخصوص ليتمكنهم ذلك من الوقوف على الدور الحقيقي للشعب عبر التاريخ، وهذا أفرز إهمال مراحل مهمة في التاريخ الليبي كحقة الاستقلال.

ولكن_ وإلى جانب هذه التحديات التي تواجه مواطنة التعليم والآتية من الداخل_ هناك التحديات الأخرى الوافدة من الخارج ومنها الرأسمالية والانبهار بالعلومة التي لاتستهدف سوى سحق الاعتزاز والانتماء إلى الوطن والثقافة القومية، واستبدالها بالتغريب (أمركة العالم)،

مستخدمة في ذلك العديد من الآليات منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأقمار الاصطناعية، والتي باتت تخترق حرمت البيوت، ومن الخطير وجد أن هناك العديد من التأثيرات السلبية لهذا التحدي الخطير قد بات يخترق شعوبنا العربية والإسلامية ويلقي بظلاله الخطيرة على ثقافتنا وهويتنا القومية، ومن قبل ومن بعد علي المواطنة.

لقد ظلت المنظومة التعليمية الليبية تفتقر إلى رؤية خاصة بربط التعليم بالمواطنة، لا سيما بسيادة الشعارات الأيديولوجية والفكر الفردي الذي اعتقد كثيراً بأنه يمتلك الحقيقة الكاملة، وفي تقديري هو فكر لا يقل خطورة عن الفكر المتطرف والأنظمة الشمولية، وفي ظل هذا الوضع المتردي تتأكد الحاجة الماسة إلى التربية على المواطنة، لتأكيد مبادئ الدولة العصرية، التي لا تقوم على الحماية فحسب، بل على الرعاية أيضاً، ناهيك عن دولة الرفاه. وقد ظل المواطن العربي في معظم البلدان العربية ينظر إلى الدولة باعتبارها عدواً له ولا يزال غير متصلح معها، لأنها لا تؤمن له الخدمات الضرورية المطلوبة من فرص عمل وصحة وتعليم وغيرها، في حين أنه في الغرب يتعامل المواطن مع الدولة من موقع إيجابي عبر احترامه للقوانين ودفعه للضرائب، ويساهم في حماية أمنها وبيئتها ونظامها العام، مقابل توسعة مطالبه بالمزيد من الخدمات والرفاه الاجتماعي.

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغيير السريع، ومنها العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسارعة والمرتبطة بالتطور العلمي السريع إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها بفعل الهالة الإعلامية الغربية. وليبيا إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثر على تماسك المجتمع واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع العربي الليبي. ولذلك تستعين الدولة، كغيرها من الدول، بالنظام التربوي باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، حيث يقوم على إعداد الفرد وتهينته لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية.

والمفهوم الحديث للمواطنة يعتمد على الانفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية، كما أن المواطنة في الأساس شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على الأرض وهي لا تتناقض مع الإسلام

لأن المواطنة عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أي جغرافية محددة، والعلاقة الدينية تعزز المواطنة.

وعلى صعيد ضعف العلاقة بين التعليم في ليبيا والمواطنة، نود القول بأن كثيراً من المعلمين غير مؤهلين بشكل يسمح لهم بتعليم وغرس قيم ورؤى المواطنة المرتقبة التي يكمن جوهرها في دعم المعلم و بناء قدراته المهنية حتى يكون مؤهلاً لتتوير العقل وبناء الشخصية المتوازنة المنفتحة والمتفاعلة والمؤثرة في قضايا الساعة. وهذا صعب المنال على المستوى القريب في مجتمعنا الليبي نظراً لما عاناه المعلم الليبي من تهميش لا يخفى على أحد طوال عقود مضت لم يتمتع المعلم بدخل يحيا به حياة كريمة، بل أضطر في كثير من الأحيان إلى العمل الإضافي في مهن لا تتناسب وقدر ومكانة المعلم.

وطالما نحن بصدد الوضع الاجتماعي للمعلم، نرى أنه لزاماً علينا التنويه عن الخلفية الاجتماعية العربية بصورة عامة على اعتبار أنها تشكل عقلية واحدة لها خصوصيتها في التفكير والسلوك، فنحن أمام واقع اجتماعي نشأنا وربينا فيه وطبع شخصياتنا بسمات وملامح مميزة، وما نطمح إليه دائماً هو التطور العام والنهوض المقصود بالتركة الاجتماعية الثقافية التي طالتها أعوام وقرون من الركود والتمسك بتلابيب الماضي وهذا أمر في غاية الأهمية ولاسيما إذا علمنا أن النظام التربوي هو وليد الظروف الاجتماعية بكل متغيراتها. وواقع التربية في ماضيه وحاضره، هو محصلة العوامل والظروف التاريخية التي تعرض لها المجتمع العربي.

إن عوامل القوة والضعف في التربية متجاوبة مع ما في حركة المجتمع نفسه من اتجاهات نحو التغيير، وما يصطدم به من تحديات وصعوبات اجتماعية، ومن فقر اقتصادي أو ضغط سياسي. ونحن هنا إذا سلمنا بأن نظامنا التربوي متخلف وعاجز عن النهوض والتقدم بالمجتمع، وأن هذا النظام هو وليد لواقع المجتمع وظروفه، فإننا نستنتج بأن واقعنا الاجتماعي لا يزال تقليدياً وحركته بطيئة نحو التطور، وهذا من العوائق الجوهرية لنظامنا التعليمي.

وعلى المستوى الاجتماعي الليبي، طالت التجارة الهامشية غير المقننة معظم نوعيات الأفراد في المجتمع، وطغت قيم التجارة والمادة ومغريات العصر على قيم العلم والمواطنة، وأصبحت الوظيفة مجرد هيكل رسمي يحتوي الفرد الذي أصبح يهتم بمجالات أخرى لا تتفق والوظيفة، وليس بها أي مستوى علمي أو تأهيلي. وأيضاً الشباب فهم نموذج يجسد الواقع الاجتماعي الرفض لكثير من المهن التي تأتي (مهنة التعليم) على رأسها على أساس أن وضعها الاجتماعي والاقتصادي غير مشبع لتطلعاتهم السريعة التي لا تجاريها روتينية الوظيفة أو

المهنة. وقد يكون الحق إلى جانبهم في ذلك، لأن واقعهم الاجتماعي فرض عليهم فلسفته الخاصة في التفكير والعمل والحياة بصورة عامة.

وواقع الحال يقول إنّ المعلم الليبي هو أحد أبناء هذا المجتمع، ونتاج إفرزاته الثقافية، لذلك كان عليه مواجهة العديد من الموانع الراضة لعمله من وسطه الاجتماعي، لأن الأفراد أصبحوا يقيمون المهن والوظائف من منظور مادي أو سلطوي، وهذا ما لا يتوفر لمهنة المعلم، فلا هو صاحب ثروة ولا هو صاحب سلطة ولكنه فقط وللأسف الشديد هو صاحب رسالة نبيلة وسامية تعلم وتربي وتحول الحروف والكلمات والأرقام السوداء في صفحات الكتب إلى اللون الأبيض على السبورة .

وعلى هذا الأساس فالمجتمع في حاجة إلى إعادة النظر في هذا الموروث المتراكم عبر الزمن الذي يعيق في أحيان كثيرة خطوات المواطنة والتطوير. فإذا كان المجتمع ينظر إلى عمل المعلم نظرة دونية، في الوقت الذي يعقد رجال التربية عليه الآمال في غرس قيم المواطنة في النشء الصاعد ليساهم ذلك في نهضة وتقدم المجتمع، فإنّ النتيجة سوف تكون سيئة على مستوى العلم من ناحية والمواطنة من ناحية أخرى، طالما أن القاعدة الاجتماعية لا تشجع على امتهان التعليم، وهذا بدوره هدم لجزء رئيسي في قدرة العملية التعليمية على تجذير وتأسيس قيم المواطنة المنشودة.

ومجمل القول إنّ تلك العلاقة الضعيفة بين التعليم والمواطنة، تعود . فضلاً عما تقدم . إلى جملة من العوامل الآتية:

1- ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين، إذ أن أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة، هم الذين يوجّهون نحو كليات التربية وكليات إعداد المعلمين، وهؤلاء من نتاج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين بدلاً من التعليم للتفكير والإبداع، وهم يمارسون بعد التخرج تطبيق هذا النظام، حين يلتحقون بمؤسسات التعليم المختلفة.

2- عدم توفر البيئة المدرسية في معظم المدارس الليبية الصالحة لإنجاح العملية التربوية، سواءً أعلق ذلك بالمباني أم التجهيزات الفصلية والمعملية، أم بفرص التعبير الحر عن الآراء، يضاف إلى ذلك المركزية الشديدة في الإدارة، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على العملية التعليمية، ويحد من حرية المبادرة والتصرف والتفكير في استنباط الحلول للمشكلات القائمة.

3- القصور في تقديم التربية على المواطنة في مناهجنا التربوية عند تقديم موضوعات التربية من أجل المواطنة ففي الكتب المدرسية ثمة قصور في هذا التقديم، إذ أنّ التركيز ينصب على الجانب المعرفي، وطريقة التدريس تعتمد التحفيظ والتسميع، والتقويم لا يقيس إلا المستوى الأول من مستويات المعرفة، الحفظ والتذكر والاسترجاع.

4- سيطرة التربية المستبدة يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، من الملاحظ أن الأجواء التي يتفاعل معها الناشئة في الأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع في الأعم الأغلب لاتمارس فيها الأساليب الديمقراطية، فالأب يفرض رأيه على أولاده ويحول دون مناقشتهم والاستماع إلى وجهات نظرهم، والمعلم يفرض رأيه على ناشئته ويعاقب من يخالف آراءه، ولا يستطيع النقاش والحوار لأنه ألف أساليب التلقين والحفظ وامتنال ناشئته لآرائه، والمناهج التربوية تبنى في منأى عن حاجات الناشئة واهتماماتهم ورغباتهم وميولهم.

وهذه الأساليب المستبدة تحول دون تفتح الحرية والاستقلالية والثقة بالنفس والمبادرة، وتعود الناشئة على التظاهر والمداهنة والرياء والامتنال والإذعان. وفي ذلك خطر وأيما خطر في تكوين شخصيات هشة تعد عامل هدم في صرح المجتمع، ولا يعتمد عليها بسبب عدم بنائها البناء السليم المتوازن والقوي والواثق من نفسه.

وإذ رأينا أن هناك رؤية للخروج من دائرة العلاقة المتواضعة بين التعليم والمواطنة في ليبيا؛ فلامناص، ويكون ذلك من خلال التركيز على المشاركة بما فيها التركيز على القيم والأعمال المجتمعية والتركيز على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والثقة بالنفس والسلوك المسؤول أخلاقياً واجتماعياً داخل الصف وخارجه وتجاه الآخرين، والتركيز على المشاركة المجتمعية وتقديم الخدمة للمجتمع، فضلاً عن الوعي السياسي متمثلاً في أساليب حل النزاعات واتخاذ القرارات ... والدرس الناجح في مجال التربية على المواطنة هو الدرس الزاخر بالأنشطة المشجعة على التأمل والتفكير والبحث عن مصادر المعلومات كأن يطلب إلى الناشئ: صمم، قارن، علق، ابحث، تحقق ... إلخ، وذلك كله في جو من التشويق والإثارة العلمية واستخدام التقنيات، بحيث يفسح المجال للناشئة للمشاركة والمناقشة، والممارسة. إذن المخرج يتمثل في مشروع ثقافي حضاري أعمدته المعلم والمدرسة، لطرح منظومة للمواطنة يتم تجديدها وتأصيلها في الأجيال الناشئة.

المحور الخامس

الخلاصة والتوصيات

حصاد القول، نود التأكيد على أن التعليم هو فرصتنا الوحيدة لتشكيل المستقبل لأن التعليم هو المعنى بإفراز ثقافة تركز إلى المنهج العلمي والتحليل الموضوعي للوصول إلى مجتمع المواطنة عبر تطوير مجتمع مدني قادر على بلورة رؤى ثقافية جديدة، نجتاز بها مرحلة نشعر جميعاً بخطرته كمواطنين ليبيين. واليوم نعتقد بالتعليم من أجل المواطنة أكثر من التعليم على أساس المواطنة، والسعي إلى إجراء تغيير في النظام المدرسي بأسره، بحيث تصبح مؤسسات علمية وفكرية للنقاش والحوار، وأن تصبح مناطة بتقديم أجيال ناضجة اجتماعياً وفكرياً ووطنياً بامتياز.

ومن خلال ماتم طرحه من أفكار ورؤى حول قضية المواطنة والتعليم، فإن هذه جملة من التوصيات يأتي في مقدمتها:

1- ضرورة قيام المؤسسات المعنية بتشكيل الوعي وبناء الإنسان وفي القلب منها الأسرة ومؤسسات التعليم بدورها في تأصيل ثقافة المواطنة بكل ما تنطوي عليه من قيم ومبادئ. واعتبار المواطنة الليبية فوق كل الاعتبارات المذهبية والعرقية.

2- ضرورة التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتحقيق المساواة بين أبناء الوطن بصرف النظر عن الانتماءات السياسية أو المذهبية أو العقائدية أو الفئات والطبقات الاقتصادية.

3- يعد الوالدان كونهم المثل الأعلى للأبناء، بمثابة حجر الأساس في تعليم القيم والعادات الوطنية، والتمسك بعقيدهم الإسلامية الصحيحة. وغرس روح المبادرة للأعمال الخيرية والتطوعية التي تسهم في تأصيل معنى المواطنة الصالحة.

4- تدريب الناشئة على كيفية التصدي لمشكلات مجتمعهم بشكل علمي في معالجة القضايا الاجتماعية، وغرس حب النظام واحترام القانون في نفوس الناشئة والشباب لكون التقيد بهاتين الفضيلتين من مظاهر التمدن والرفي وأعلى درجات المواطنة.

5- لانتحقق الأهداف المبتغاة مالم يكن هناك تفاعل وتعاون وتنسيق بين البيت والمدرسة ووسائل الإعلام ودور العبادة والمجتمع بهدف تعزيز وتأكيد الخبرات المكتسبة.

المراجع والمصادر

- 1- أبو الفتوح، رضوان (1960)، التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها) المؤتمر الثقافي العربي الرابع، القاهرة، جامعة الدول العربية.

- 2- أحمد، حسين أحمد (2006)، المواطنة الصالحة أسس ورؤى، كتاب مؤتمر التوافق السنوي الثالث، هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، الكويت.
- 3- الخميسي، السيد سلامة (2000)، التربية والمدرسة والمعلم، الايكندرية- دار الوفاء للنشر.
- 4- الشبكة العربية لحقوق الإنسان: (www. hrinfo. org).
- 5- الشميري، سمير (2001)، المواطنة المتساوية (اليمن نموذجا)، في: علي خليفة الكواري (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
- 6- العوا، محمد سليم (1989)، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق.
- 7- المجادي، فتوح (1999)، المواطنة والتربية البيئية، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، مجلة التربية، ع 31، أكتوبر.
- 8- الموسوعة العربية العالمية (1996)، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- 9- حمزاوي، عمرو (2004)، نقاشات وخطابات الهوية في أوروبا والعالم العربي خرائط التعريف وإشكاليات الاستبعاد، في: د. عمرو حمزاوي (محرر)، نقاشات الهوية في أوروبا والعالم العربي: رؤى مقارنة، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية.
- 10- سعادة، جودة أحمد (1984)، مناهج الدراسات الاجتماعية، بيروت: دار العلم للملايين.
- 11- سكوت، جون، جوردون مارشال (2001)، موسوعة علم الاجتماع، ت: محمد الجوهري وآخرين، القاهرة: المركز المصري العربي للطباعة، المجلس الأعلى للثقافة.
- 12- عبدالفتاح، سيف الدين (2009)، الشريعة الإسلامية والمواطنة نحو تأسيس الجماعة الوطنية، في: د. عمرو الشوبكي (محرر)، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- 13- غانم، إبراهيم (2009)، الإطار النظري لعلاقة المواطنة بالتحول الديمقراطي، المواطنة والديمقراطية في مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- 14- غيث، محمد عاطف (2008)، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 15- كواري، علي خليفة (2002)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 16- ليلة، علي (2009)، المسؤولية الاجتماعية: تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، ورقة مقدمة الي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي، القاهرة.
- 17- مالكي، محمد (2007)، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13.
- 18- مجاهد، حورية توفيق (1999)، الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده، القاهرة: مكتبة الانجلو.
- 19- Encyclopaedia Britannica(1992).
- 20- Holmes, Cherry (1980) , social Knowledge and Citizenship Education, Two views Of Truth and Criticism, Curriculum in quite, 10(2).